المصرفية الإسلامية: من تطوير المنتجات إلى تطوير المنظومات

*أ. د. أحمد الطاهري الجوطي

* المؤلف المراسل

مقدمة

رغم انتشار المؤسسات المالية الإسلامية في عدد معتبر من دول العالم الإسلامية منها وغير الإسلامية[1]، فإن هذا الانتشار يقترن بمسألتين مهمتين لهما تأثيرهما الواضح على تطور أداء الصناعة محليا ودوليا: أولهما هو تفاوت الدول من حيث الاهتمام بالصناعة المالية الإسلامية تنظيما وتقنينا[2]، وثانيهما هو ضعف المعاملات الاقتصادية بين البلدان الإسلامية التي لها ارتباط أكبر بدول غربية لا يكون لمؤسساتها بالضرورة تجاوب تام مع المتطلبات الشرعية؛ مما قد يحد من حجم معاملات الصناعة المالية الإسلامية أو من مصداقيتها.

أما المسألة الأولى فتحيلنا على إشكالية متعددة الأبعاد، وهي إرادة الدول في تهيئة وإعداد مناخ مناسب للمؤسسات المالية الإسلامية. وهذه المسألة تحتاج لبعض التفصيل نلخصه في الأسئلة التالية:

- ما مدى تأثير إنشاء مؤسسات مالية إسلامية على الاقتصاد عامة وعلى نظيراتها التقليدية خاصة؟
- ما هي الأوراش التي يجب فتحها لإنجاح تجربة المؤسسات المالية الإسلامية؟ ما هي تكلفتها؟ وما هي الدوافع التي قد تبرر فتح هذه الأوراش؟
- هل هذه الأوراش أولوية أم هناك ما هو أهم بحسب توجهات الدولة؟
- هل من الممكن لهذه المؤسسات المالية الإسلامية تلبية جميع الحاجيات التي يتم تغطيتها من قبل المؤسسات المالية التقليدية أم أن هناك فوارق؟
- هل طبيعة الإقبال على هذه المؤسسات من طرف المواطنين كاف لتبرير هذه الأوراش؟

[1] بحسب التقرير الدولي للمالية الإسلامية 2016، فإن عدد الدول التي لها علاقة مباشرة أو غير مباشرة بالمالية الإسلامية يفوق 70 دولة (انظر الصفحة 54). وقد بلغ حجم الصناعة في سنة 2015 ما يقارب 2 ترليون دولار.

[2] غياب إرادة الدولة في إصدار قوانين وإنشاء بيئة ملائمة لطبيعة العمل المصرفي يحد من تنافسية المؤسسات المالية الإسلامية التي تجد نفسها أمام خيارين اثنين: إما الحد من منتوجاتها لعدم توافق البيئة القانونية والاقتصادية مع طبيعة العمل المصرفي وإما إيجاد حلول ترقيعية لتطويع المعاملات المالية الإسلامية مما يقلل من مصداقيتها الشرعية

وأما المسألة الثانية فتحيلنا على إشكالية اقتصادية هامة هي إدماج الصناعة المالية الإسلامية في النظام المالي الدولي بما يتوافق مع المتطلبات الشرعية ومع متطلبات المنظمات الدولية. وهذه المسألة تعد حيوية بما يكفي لإعطائها الأولوية اللازمة من حيث التحقيق والتدقيق.

إن اختلاف الأجوبة على الأسئلة الواردة أعلاه هو ما يفسر التفاوت الملحوظ في اهتمام الدول بتطوير الصناعة المالية الإسلامية من حيث حجم الأصول وطبيعة التنظيم والتقنين. وقد أصدرت بعض المؤسسات الدولية بعض المؤشرات[3] الخاصة بتصنيف الدول على أساس مستوى أداء الصناعة المالية الإسلامية في كل دولة وبحسب عدد من المعايير المتعارف عليها[4].

هذه التصنيفات تعطي فكرة شاملة من جهة عن مجهودات الدول والحكومات في تطوير مختلف قطاعات الصناعة المالية الإسلامية ومن جهة أخرى عن مدى نمو وتطور أداء هذه الدول مما يدفعنا لطرح عدد من التساؤلات المهمة التي تخص مقاربات الدول في إدماج الصناعة المالية الإسلامية في إطار أنظمتها المالية القائمة. يمكن تلخيص هذه التساؤلات كما يلي:

- ماهي مختلف المقاربات المعتمدة من طرف الدول والحكومات والبنوك المركزية في التأسيس لصناعة مالية إسلامية؟
- ماهي محددات كل مقاربة على حدة من حيث الاختيارات؟
- ما هي تفاصيل كل مقاربة وتقييمها من حيث كفاءتها الاقتصادية؟

يحاول هذا البحث من خلال دراسة عدد من التجارب الدولية ومؤشرات تطوير المالية الإسلامية من عرض مختلف المقاربات المتبناة من طرف الحكومات والبنوك المركزية وأثرها على الصناعة المالية الإسلامية من حيث حجم الأصول والكفاءة الاقتصادية والمصداقية الشرعية.

[3] مؤشر تطوير المالية الإسلامية IFDIالمعتمد من طومسون رويترز بشراكة مع الشركة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص التابعة لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية وكذا مؤشر الصناعة المالية الإسلامية للدول IFCI المعتمد في إطار التقرير الدولي للمالية الإسلامية.

[4] المعايير المستعملة في مؤشر الصناعة المالية الإسلامية للدول هي عدد البنوك الإسلامية، عدد المؤسسات التي لها علاقة بالمالية الإسلامية بما فيها النوافذ، وجود هيئة شرعية مركزية، حجم الأصول، عدد المسلمين، حجم الأصول، وجود برامج تدريب وتطوير الكفاءات في مجال المعاملات المالية الإسلامية، وجود إطار قانوني وتشريعي.

أسس تصنيف المقاربات الحكومية ومؤشرات تقييمها

1. الأسس المعتمدة لتصنيف المقاربات الحكومية

لتصنيف المقاربات الحكومية الخاصة بدمج المالية الإسلامية كجزء من النظام المالي، تم اعتماد أساسين اثنين في هذا البحث، وهما: مدى الإطار التشريعي ومدى الإطار المؤسساتي.

مدى الإطار التشريعي

المقصود بمدى الإطار التشريعي في هذا البحث هو مدى تغطية التشريعات للممارسات المالية الإسلامية. فمثلا، في بعض الدول، قد يوجد إطار قانوني للمصارف الإسلامية دون وجود مرجعية شرعية موحدة وفي بعض الدول قد يغطي الإطار القانوني الجانب التقني ويتعداه إلى الجوانب الشرعية. وفي دول أخرى، قد توجد فيها مصارف إسلامية دون وجود إطار قانوني خاص بها.

من خلال مقارنة مؤشرات التنمية الخاصة بالمالية الإسلامية، يوجد هناك أربع درجات لتصنيف مدى الإطار التشريعي:

- **الدرجة الأولى:** غياب أي إطار تشريعي خاص بالمالية الإسلامية وهو الحال في عدد من الدول كالجزائر[5] وموريتانيا[6] وجنوب إفريقيا رغم تواجد مؤسسات مالية إسلامية بها.
- **الدرجة الثانية:** وجود إطار تشريعي ينحصر في مجال واحد يكون غالبا هو مجال الصيرفة الإسلامية دون سواه وهو الحال في عدد من الدول كالعراق وتونس والصومال وإثيوبيا والمملكة العربية السعودية وسوريا واليمن[7].

[5] في الجزائر، يوجد مصرفين إسلاميين ونافذتين إسلاميتين مرخص لهما دون احتساب التراخيص الأخرى التي هي في إطار التفعيل

[6] في موريتانيا، يوجد ستة مصارف إسلامية دون وجود أي نص قانوني أو تشريعي

[7] انظر الموقع الالكتروني: http://www.zawya.com/islamic-finance-development-indicator/

- **الدرجة الثالثة:** وجود إطار تشريعي يشمل جميع مجالات المالية الإسلامية بما فيها الصيرفة والتكافل والصكوك وصناديق الاستثمار وهو الحال في دول مثل الإمارات العربية المتحدة وقطر.
- **الدرجة الرابعة:** وجود إطار تشريعي يشمل بالإضافة إلى جميع مجالات المالية الإسلامية عدد من المجالات ذات الصلة كالإطار الضريبي والشرعي وبعض القوانين المنظمة بما يتناسب وطبيعة المعاملات المالية الإسلامية.

مدى الإطار المؤسساتي

المقصود بمدى الإطار المؤسساتي في هذا البحث هو مدى مأسسة الممارسات المالية الإسلامية. فمثلا، في بعض الدول، يتم الحديث عن منتجات أو نوافذ ولا يعترف القانون بمؤسسات مالية مستقلة كإثيوبيا مثلا. وفي دول أخرى، يتم الحديث عن مؤسسات مالية إسلامية مستقلة ولا يسمح بالنوافذ كتركيا[8] ولبنان[9] والأردن[10]. وتوجد بلدان أخرى قامت بمأسسة جميع القطاعات المالية بالإضافة إلى المؤسسات المواكبة كصناديق الضمان (التمويلات والودائع وغيرها كثير) والمؤسسات المعنية بالفتوى وما إلى ذلك.

من خلال مقارنة مؤشرات التنمية الخاصة بالمالية الإسلامية، يوجد هناك ثلاث درجات لتصنيف مدى الإطار المؤسساتي:

- **الدرجة الأولى:** غياب أي نموذج مؤسساتي في الممارسات المالية الإسلامية بل إن هذه الأخيرة تنحصر في المنتجات والنوافذ.
- **الدرجة الثانية:** وجود مؤسسات مالية إسلامية معترف بها قانونا.
- **الدرجة الثالثة:** وجود مؤسسات المالية وكذلك مؤسسات المواكبة والمصاحبة

[8] انظر القانون البنكي التركي رقم 5411
https://www.tbb.org.tr/Dosyalar_eng/Yasal.../Banking_Law_No_5411/5411.doc
[9] انظر قانون المصارف الإسلامية في لبنان رقم 575 شباط 2004
http://www.arabruleoflaw.org/compendium/Files/LEB/107.pdf
[10] انظر قانون رقم 28 لسنة 2000 قانون البنوك الأردني
https://www.sdc.com.jo/arabic/images/stories/pdf/banking_law.pdf

2. جرد المقاربات الحكومية

بعد عرض أسس تصنيف المقاربات الحكومية المتبناة، نجد فيما يلي جردا يقوم على تقاطع هذه الأسس فيما بينها.

	غياب إطار تشريعي	وجود إطار تشريعي محدود	وجود إطار تشريعي مالي إسلامي	وجود إطار تشريعي متكامل
غياب إطار مؤسساتي		مقاربة المنتجات أو النوافذ (1)		
وجود مؤسسات مالية إسلامية		مقاربة المؤسسات مع إطار تشريعي محدود (2)		مقاربة النظام المالي الإسلامي المتكامل (3)
وجود مؤسسات مالية ومؤسسات المصاحبة				مقاربة المنظومة المالية المندمجة (4)

على أرض الواقع والممارسة، توجد هناك أربع مقاربات حكومية:

المقاربة الأولى: مقاربة المنتجات والنوافذ

تقوم هذه المقاربة على الاكتفاء بالترخيص لمنتجات أو نوافذ في غياب نصوص تشريعية أو الاكتفاء بالحد الأدنى من التوجيهات التي يصدرها البنك المركزي. هذه المقاربة هي التي تم اعتمادها من طرف البنك المركزي الأثيوبي الذي سبق وأصدر توجيهات خاصة بالنشاط البنكي الخالي من الفوائد[11] والمقصود به هو الصيرفة الإسلامية. تنص هذه التوجيهات على وجوب فصل الوعاء المالي للنافذة الإسلامية عن الوعاء المالي للبنك التقليدي ولكنها لا تفرض إنشاء هيئة شرعية أو ما شابه ذلك ولا تفرض مرجعية شرعية معينة على البنوك[12].

المقاربة الثانية: مقاربة المؤسسات المالية الإسلامية مع وجود إطار تشريعي محدود

تقتضي هذه المقاربة الترخيص لمؤسسات مالية إسلامية مع غياب إطار تشريعي يؤطرها أو مع وجود إطار تشريعي محدود لا يؤسس لنظام مالي إسلامي متكامل كما هو الحال في دول كالجزائر ومصر حيث توجد هناك بنوك إسلامية أو شركات للتكافل مع غياب إطار تشريعي واضح أو في دول كتونس[13] حيث يوجد بنوك إسلامية وشركات تكافل[14] مع وجود إطار تشريعي غير مفعل.

هذه المقاربة تتميز بغياب خارطة طريق واضحة لإنشاء صناعة مالية إسلامية متكاملة ذات تنافسية عالية.

[11] منشور البنك المركزي الاثيوبي SSB/51/2011

[12] سبب هذا التوجه بحسب بعض الممارسين في الميدان هو أن إثيوبيا دولة علمانية لا يمكنها فرض مرجعية شرعية على البنوك ولكنها لا تمنع إنشاء هيئة شرعية أو تبني مرجعية شرعية معينة إذ تعتبر ذلك من باب التسويق.

[13] قانون عدد 48 لسنة 2016 مؤرخ في 11 جويلية 2016 يتعلق بالبنوك والمؤسسات المالية

[14] في غياب إطار قانوني مفعل، تضم تونس ثلاثة بنوك إسلامية وثلاث شركات تكافل.

المقاربة الثالثة: مقاربة النظام المالي الإسلامي المتكامل

تقتضي هذه المقاربة إصدار نصوص تشريعية تشمل الصيرفة الإسلامية وقطاع التأمين التكافلي بالإضافة إلى قطاع أسواق المال الإسلامية وأدواتها. تشتغل جميع المؤسسات المالية الإسلامية في إطار تشريعي منضبط لها مع وجود ضوابط لتأسيس المرجعية الشرعية التي قد تكون مركزية وقد تكون خاصة بكل مؤسسة مالية إسلامية.

المقاربة الرابعة: مقاربة المنظومة المالية المندمجة[15]

تقتضي هذه المقاربة بالإضافة إلى إنشاء نظام مالي إسلامي متكامل تشريعا ومأسسة إلى خلق مواءمة حقيقية بين الشريعة والقانون وذلك بوضع التعديلات اللازمة والضرورية على القوانين لجعل الممارسات المالية أكثر كفاءة اقتصادية وأكثر مصداقية شرعية بالنسبة للمتعاملين.

تصنيف هذه المقاربات لا يعني أنه من الممكن تصنيف جميع الدول تحت إحدى هذه المقاربات لأنه بإمكان بعض البنوك المركزية اختيار مقاربة هجينة أنسب للظروف الداخلية وللوضع الداخلي اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا[16].

تقييم المقاربات الحكومية

1. تقييم مقاربة المنتجات والنوافذ

من الناحية النظرية، لمقاربة المنتجات والنوافذ المزايا التالية:

[15] كمثال شاهد على هذه المقاربة نجد التجربة المغربية التي وإن أخذت التجربة وقتا طويلا من حيث التأسيس غير أن السلطات المعنية بشراكة مع الأبناك تحاول مواءمة الممارسات لمتطلبات الشريعة الإسلامية من حيث مواءمة نظام الضريبة وإجراءات المحافظة العقارية.

[16] كمثال شاهد على ذلك نجد مقاربة البنك المركزي الجزائري الذي يخضع لمراقبته بنكين إسلاميين ونافذتين إسلاميتين وقد بدأ بالترخيص لبعض البنوك التقليدية الحكومية بعرض منتجات إسلامية. لذا، فالبنك المركزي الجزائري له مقاربة هجينة تجمع بين مقاربة المنتجات والنوافذ ومقاربة المؤسسات المالية الإسلامية.

- سهولة التنزيل على أرض الواقع:

من الناحية التشريعية والقانونية، تعتبر مقاربة المنتجات والنوافذ الأسهل حيث لا يتطلب الأمر صياغة قانون بنكي جديد بل يكتفى بإصدار توجيهات من البنك المركزي ودليل للمنتوجات التي يمكن تقديمها. بعض الدول تكتفي بإعطاء التراخيص اللازمة للمؤسسات المالية التقليدية لكي تعرض منتوجات إسلامية بدون أي إطار تشريعي.

- وسيلة لاستكشاف حجم السوق والفرص المتاحة والاستجابة السريعة لمتطلبات الزبناء

هناك عدة سيناريوهات محتملة لتبني هذه المقاربة:

أولها هي أن البنك المركزي يعتبر هذه المقاربة مرحلية فقط لفهم طبيعة السوق والمتطلبات والانتقال في مرحلة ثانية إلى مقاربة أكثر هيكلة.

ثانيها هي أن البنك المركزي يريد فتح المجال أمام المنتجات المالية الإسلامية للاستجابة لمتطلبات الزبناء بطريقة سريعة دون زعزعة الاستقرار العام للنظام المالي.

ثالثهما هي أن البنك المركزي يريد فتح المجال أمام المنتجات المالية الإسلامية للاستجابة لمتطلبات شريحة معينة من الزبناء لا يبرر حجمها فتح مؤسسات مالية مستقلة وسن قوانين جديدة لتأطير هذا النشاط.

وللمقاربة عدد من العيوب، نعرضها كما يلي:

- غياب المصداقية الكافية عند الزبناء

من الناحية التسويقية، قد يغيب عن التجربة بعض العناصر الأساسية لضمان المصداقية الكافية عند الزبناء. فمثلا، في بعض التجارب، لا يطالب البنك المركزي المؤسسات التقليدية من تشكيل هيئة رقابة شرعية ولا يفرض مرجعية شرعية لضمان مطابقة هذه المنتجات للشريعة الإسلامية. بالإضافة إلى ذلك، نظرا لوجود بعض التعارض بين القانون الوضعي وبين أحكام الشريعة، قد تنساق الممارسة نحو حلول ترقيعية تبرز جليا هذا التعارض فيؤثر ذلك على مصداقية المنتجات والتجربة ككل.

- صعوبة ضبط الأمور الشرعية

من الناحية الشرعية، حتى وإن قامت جميع المؤسسات المالية التقليدية بإنشاء هيئات شرعية فذلك قد يخلق اختلافات في التطبيقات ويصير البنك المركزي في وضع حرج حيث أنه اعتاد على توحيد القوانين والسهر على حماية مصالح الزبناء فيخلق ذلك بعض الاضطراب من حيث الرقابة البنكية المركزية[17].

- عدم وجود استقلالية في القرار للنافذة

من الأمور الأخرى التي قد تؤثر على نجاح التجربة هي عدم وجود استقلالية في القرار بالنسبة للنشاط المصرفي الإسلامي الذي قد لا يعتبر ذا أولوية بالنسبة للإدارة العامة فتقل مبادرات تطوير الأداء فيصير نشاطا هامشيا[18].

2. تقييم مقاربة المؤسسات المالية الإسلامية

من الناحية النظرية، فإن مقاربة المؤسسات المالية الإسلامية لها مزايا أكبر مقارنة بمقاربة المنتجات والنوافذ نعرضها فيما يلي:

- مصداقية أكبر عند الزبناء

إنشاء مؤسسات مالية إسلامية مستقلة يعزز من مصداقية المنتجات عند الزبناء لأسباب عدة أهمها اطمئنانهم لوجود وعاء مالي مستقل لا يستخدم إلا في أنشطة جائزة شرعا وفق صيغ متطابقة مع أحكام الشريعة الإسلامية وإن كان في الحقيقة، يمكن ضمان ذلك حتى في النوافذ الإسلامية كما يمكن لمؤسسة مالية إسلامية مستقلة عدم احترام المبادئ الشرعية.

- استقلالية قرار المؤسسات والرغبة في التطوير المستمر لأدائها

[17] غياب مرجعية شرعية موحدة على غرار المرجعية القانونية والاحترازية قد يخلق اضطرابا في ممارسة الرقابة المركزية على البنوك الإسلامية.

[18] من أجل ذلك، تحرص معظم القوانين المؤطرة لنشاط النوافذ الإسلامية من منح المسؤول مركزا رفيعا في البنك المركزي، ففي سلطنة عمان، يشترط أن يكون المسؤول عن النافذة مديرا عاما له ارتباط مباشر برئيس البنك وكذلك في المغرب يشترط أن يكون المسؤول عن النافذة مرتبطا ارتباطا مباشرا بالإدارة العامة. انظر منشور والي بنك المغرب الخاص بتسيير العمليات التشاركية في البنوك التقليدية والإطار التشريعي للبنوك الإسلامية في سلطنة عمان.

خلافا لما سبق، فإن المؤسسات المالية الإسلامية تدخل غمار المنافسة مع البنوك التقليدية دون أي ضغط معين قد يحاول التأثير على قرارات الاستثمار وعلى تكلفة التمويل بما يحد من تنافسية هذه المؤسسات التي تغيب عنها الاستقلالية.

كما لهذه المقاربة بعض الإكراهات نعرضها فيما يلي:

- غياب نظام مالي إسلامي متكامل قد يؤثر على تنافسية المؤسسات المالية الإسلامية

إن غياب نظام مالي إسلامي متكامل يؤثر سلبا على تنافسية المؤسسات المالية الإسلامية. فوجود بنوك إسلامية في غياب سوق نقدي إسلامي سيدفع البنوك إلى تأسيس احتياطي للسيولة لا يستعمل في التمويلات، فإن لم تتوفر أدوات لاستثمار الفوائض أدى ذلك إلى انخفاض مردودية البنوك التي قد تضطر إلى الرفع من هامش الربح للتعويض عن الفرص الضائعة. لذلك، فإن إنشاء مؤسسات مالية مستقلة هو أمر مطلوب ولكن في إطار نظام مالي إسلامي متكامل.

- صعوبة التنزيل على أرض الواقع

هذه المقاربة تعني إنشاء مؤسسات مستقلة وجب متابعتها والإشراف عليها بوسائل تمكن من التأكد من ملاءة المؤسسة ومن مصداقيتها عند الزبناء. لذا، فإن هذه المقاربة تعني بالضرورة خلق وسائل جديدة للإشراف على هذه المؤسسات.

3. تقييم مقاربة النظام المالي الإسلامي المتكامل

من الناحية النظرية، فإن مقاربة النظام المالي الإسلامي لها مزايا عديدة نعرضها كما يلي:

- مصداقية مثلى عند الزبناء

بوجود نظام مالي إسلامي متكامل، يمكن للزبناء استعمال منتجات إسلامية حصريا دون اللجوء إلى منتجات تقليدية. فإذا أراد استثمار أمواله، يجد من البدائل الشرعية ما يفي بالغرض وإذا أراد تغطية بعض المخاطر، يجد شركات التأمين التكافلي بمختلف شعبها توفر له جميع المنتجات. لذا، فيكون للزبناء اقتناع راسخ أن النظام مبني على أسس شرعية لا نقاش فيه.

- تنافسية أعلى مقارنة مع المقاربات الأخرى

تعزز هذه المقاربة التكامل بين مختلف مكونات وعناصر النظام المالي الإسلامي بحيث يمكن تطوير قدرة المؤسسات والقطاعات التنافسية مع النظام التقليدي. فمثلا، بوجود أدوات لاستثمار الفوائض وأدوات لتعبئة الادخار، تتمكن البنوك الإسلامية من الرفع من حجم تمويلاتها دون التعرض لمخاطر السيولة أو الوقوع في محاذير شرعية وهذا ما يؤدي إلى تحسين مردودية البنوك وتعزيزها.

كما لهذه المقاربة بعض الإكراهات نعرضها كما يلي:

- صعوبة التنزيل على أرض الواقع

لإقامة نظام مالي إسلامي متكامل، وجب قبل كل شيء إنشاء هيئة تنسيقية عليا بين جميع السلطات المالية والرقابية وذلك للخروج بخارطة طريق واضحة المعالم ترتب الأولويات وتطمئن المستثمرين وتوجههم بشكل يضمن الفعالية والمردودية التي تعود بالنفع على جميع مكونات النظام المالي الإسلامي.

ضرورة إيجاد أرضية للتنسيق بين جميع السلطات الرقابية والإشرافية قد يعد صعبا في بعض الحالات نظرا لاختلاف الأولويات ووجهات النظر.

4. تقييم مقاربة المنظومات المالية الإسلامية المندمجة

من الناحية النظرية، فإن مقاربة المنظومات المالية الإسلامية المندمجة هي الأكثر مصداقية وكفاءة حيث لا تكتفي هذه المقاربة بإنشاء نظام مالي متكامل بل تتعداه لتشمل بعض التعديلات التي تخص قطاعات أخرى كقطاع السكن والتجهيزات والمسائل الضريبية بالإضافة إلى بعض المؤسسات التي لها علاقة بالمعاملات المالية كالدوائر الحكومية الخاصة بالعقار وبالمرور وغيرها كثير.

مقاربة تطوير المنظومات المالية الإسلامية المندمجة

تعد مقاربة تطوير المنظومات المالية الإسلامية المندمجة الأسلم من حيث المنهج والأقرب لتوفير صناعة مالية إسلامية ثابتة الركائز وذات مصداقية عالية تزيد من مصداقية المنتجات ومن طبيعة القيمة المضافة التي توفرها للزبناء والمستثمرين على حد سواء.

1. تعريف بمقاربة تطوير المنظومات المالية الإسلامية المندمجة

تعنى مقاربة تطوير المنظومات المالية الإسلامية المندمجة بإقامة نموذج أعمال للمؤسسات المالية الإسلامية ينضبط لممارسات كل قطاع اقتصادي على حدة بما يتوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية وبما يحقق المواءمة مع القانون الوضعي وبما يحقق الكفاءة الاقتصادية اللازمة لجميع الأطراف. هذه المقاربة تركز أكثر على المنظومات التي تضم إلى جانب المؤسسات المالية الإسلامية جميع الأطراف المتدخلة في العمليات الاقتصادية بحيث يتم خلق مزايا تنافسية عوض التركيز على المنتجات.

لنأخذ كمثال المنظومة المالية الخاصة بالتمويل العقاري:

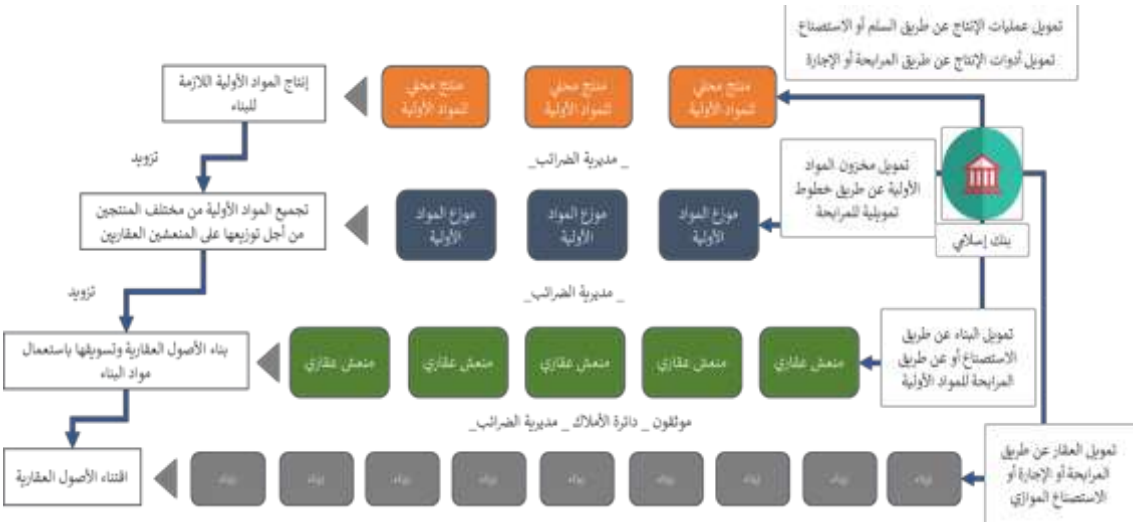

هذه المنظومة المالية تضم جميع الأطراف المتدخلة في عملية التطوير والإنعاش العقاري بداية من إنتاج المواد الأولية وتوزيعها وانتهاء باستعمالها في إطار البناء ثم بيع العقارات. فإنشاء منظومة يهدف أساسا إلى المساهمة بفعالية في تمويل السلسلة الإنتاجية ككل بصيغ متكاملة. فمن الممكن، على سبيل المثال، تمويل عملية الإنتاج عن طريق الاستصناع وعند حيازة السلعة، ممكن بيعها إلى الموزعين عن طريق المرابحة على أساس خط تمويل. بالإضافة إلى ذلك، ممكن تمويل البناء عن طريق الاستصناع وبيعها للزبناء عن طريق الاستصناع الموازي. فإذا تمكن البنك من المشاركة بفعالية في السلسلة الإنتاجية، كان قادرا على التفاوض على الأسعار وعلى الجودة وتقديم قيمة مضافة إلى كل طرف في السلسلة.

2. تقديم المنهجية اللازمة لتبني هذه المقاربة

بالنسبة للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية

تنقسم هذه المقاربة إلى أربع مراحل أساسية:

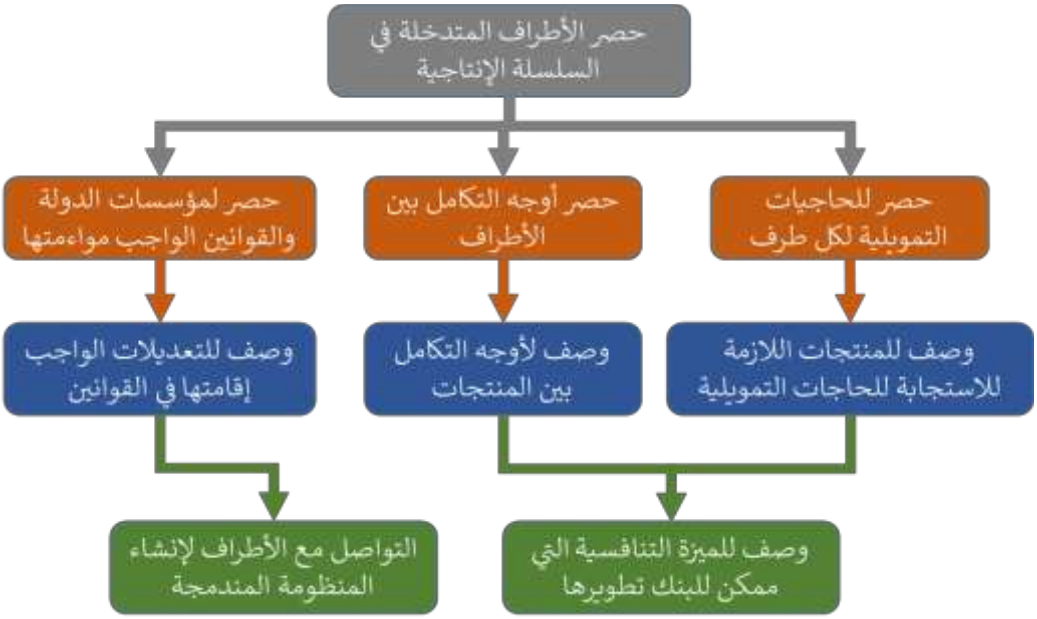

حصر الأطراف المتدخلة في السلسلة الإنتاجية

في خطوة أولى، يقوم البنك بتحديد السلسلة الإنتاجية وطبيعة العلاقات بين الأطراف والممارسات المتعارف عليها في القطاع ككل. هذه الخطوة هي عبارة عن دراسة مستفيضة لكل مستوى من مستويات السلسلة الإنتاجية والأعراف السائدة في المعاملات بين مختلف المستويات.

حصر الحاجيات التمويلية لكل طرف

في خطوة ثانية، يقوم البنك بحصر جميع الحاجيات التمويلية لكل مستوى على حدة والتطلعات المختلفة لكل طرف من الأطراف من حيث مدة التمويل، مبالغ التمويل ومستوى المخاطر المقبول.

حصر أوجه التكامل بين الأطراف

في خطوة ثالثة، يقوم البنك بدراسة أوجه الوساطة بين مختلف الأطراف في إطار صيغ تمويلية تتوافق مع الشريعة أولا ومع الأعراف السائدة ثانيا. وقد يقوم البنك مثلا بتمويل إنتاج سلعة عن طريق الاستصناع قبل بيعها مرابحة للمستهلك ويبدأ البنك هكذا بالتأسيس لنوع من الوساطات التجارية في كل قطاع اقتصادي على حدة.

حصر لمؤسسات الدولة والقوانين الواجب مواءمتها

عند وجود اختلاف بين القانون وبين الشريعة، يتم عرض هذه الحالات على السلطات المالية قصد ضبطها والعمل على مواءمتها للحفاظ على تنافسية المؤسسات المالية الإسلامية ومصداقيتها مع مختلف الجهات المتعاملة معها. قد تكون المواءمة تهدف إلى ضمان الحياد الضريبي أو إلى تأويل قانوني مطابق للتكييف الفقهي أو إلى الاستجابة لبعض متطلبات الشريعة.

وصف للمنتجات اللازمة للاستجابة للحاجيات التمويلية

إثر المواءمة القانونية، يتم استكمال التصور العام للمنظومة المالية الإسلامية المندمجة بتحديد المنتجات اللازمة للاستجابة للحاجيات التمويلية وكيفية تدبير المنظومة ككل من حيث إدارة المخاطر وإدارة السيولة المالية.

وصف لأوجه التكامل بين المنتجات

يتم بعد ذلك، وصف دقيق لأوجه التكامل بين المنتجات وكيفية تطبيق الوساطة بين مختلف الأطراف عن طريق الصيغ المستعملة.

وصف لأهم التعديلات اللازم إجراؤها

يتم ذلك بتعاون مع السلطات المالية والحكومية التي تقوم بالتعديلات اللازمة كلما سنحت الفرصة من باب تسهيل بناء المنظومات المندمجة.

وصف للميزة التنافسية للبنك

إن بناء وتأسيس منظومة مالية إسلامية مندمجة يعد في حد ذاته ميزة تنافسية للبنك فيصير له دور أساسي في تنشيط وتفعيل جميع مكونات القطاع الاقتصادي.

بالنسبة للسلطات المالية والحكومية

من أجل اعتماد مقاربة مبنية على بناء منظومات مالية مندمجة، يجب وضع إطار حكامة ملائم ينبني على تواصل دائم مع المؤسسات المالية الإسلامية لرصد المعوقات القانونية والضريبية لتنزيل منتجات المالية الإسلامية على أرض الواقع.

3. مقارنة بين مختلف المقاربات

لكل مقاربة نفعها وإثمها اللذان قد يختلفان من مكان إلى مكان ومن زمان إلى زمان بحسب الظروف والإكراهات. فيما يلي جدول يلخص مختلف المقاربات من حيث المزايا والمساوئ والظرفية الأنسب:

المقاربة	مزاياها	سَلبياتها	الظرفية المناسبة
مقاربة المنتجات أو النوافذ	سهولة التنزيل على أرض الواقع وسيلة لاستكشاف حجم السوق والفرص المتاحة والاستجابة السريعة لمتطلبات الزبناء	غياب المصداقية الكافية عند الزبناء صعوبة ضبط الأمور الشرعية عدم وجود استقلالية في القرار للنافذة	مقاربة مرحلية لفهم طبيعة السوق والمتطلبات والانتقال إلى مقاربة أكثر هيكلة فتح المجال أمام المنتجات الإسلامية للاستجابة لمتطلبات الزبناء دون زعزعة الاستقرار العام فتح المجال أمام المنتجات للاستجابة لمتطلبات شريحة معينة لايبرر حجمها إنشاء مؤسسات
مقاربة المؤسسات المالية الإسلامية	مصداقية أكبر للزبناء استقلالية قرار المؤسسات والرغبة في التطوير المستمر لأدائها	غياب نظام مالي إسلامي متكامل قد يؤثر على تنافسية المؤسسات المالية الإسلامية صعوبة التنزيل على أرض الواقع	تجارب فردية لمؤسسات دون تشريع مسبق أو نية مسبقة التركيز على النشاط المصرفي دون سواه يعود في بعض الأحيان لعدم وجود تنسيق بين السلطات المالية الرقابية
مقاربة النظام المالي الإسلامي المتكامل	مصداقية مثلى للزبناء تنافسية أعلى مقارنة مع المقاربات الأخرى	صعوبة التنزيل على أرض الواقع	إرادة راسخة عند الحكومة لخلق نظام مالي إسلامي متكامل الأركان
مقاربة المنظومات المالية الإسلامية المندمجة	مصداقية مثلى للزبناء تنافسية أعلى مقارنة مع المقاربات الأخرى	صعوبة التنزيل على أرض الواقع	إرادة راسخة عند الحكومة من أجل خلق نظام مالي إسلامي ذي تنافسية كبيرة

استنتجات المقال

- اختلاف المقاربات لدمج النشاط المالي الإسلامي قد يتم تبريره بالظرفية الزمانية والمكانية والإرادة الحكومية
- إنشاء مؤسسات مالية إسلامية ليس كاف لضمان التنافسية الاقتصادية والمصداقية الشرعية اللازمتين بل يجب كذلك خلق أدوات مالية لتعبئة السيولة ولاستثمار الفوائض.
- إنشاء نظام مالي إسلامي متكامل أمر في غاية الأهمية غير أنه لا يضمن اندماج المؤسسات المالية الإسلامية في محيطها اندماجا سليما لعدة اعتبارات منها وجود نظام ضريبي مكلف، وجود إكراهات قانونية أو ممارسات غير سليمة من الناحية الشرعية وما إلى ذلك.
- وجوب التفكير في إنشاء منظومات مالية إسلامية مندمجة باستراتيجيات قطاعية مضبوطة تعزز من تنافسية القطاع وتُكمِّل مهمة كل طرف على حدة.
- في إطار العلاقة التنافسية مع النظام التقليدي، على المؤسسات المالية الإسلامية خلق ميزة تنافسية تفتح لها أسواقا وآفاق جديدة، ولا يتأتى ذلك إلا بمقاربة تربطها أكثر بالاقتصاد الحقيقي، وذلك عبر خلق منظومات مندمجة.

المراجع المستعملة

تم الاعتماد لتحرير هذا المقال على ثلاثة أمور:

- القوانين والتشريعات الخاصة بالمالية الإسلامية في دول المغرب، سلطنة عمان، لبنان، تركيا، الأردن، تونس، الإمارات، قطر، إثيوبيا، الصومال.
- مؤشر تنمية المالية الإسلامية المعتمد من الشركة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص وزاوية.

التجارب الميدانية لكاتب المقال كمستشار اشتغل في دول كالمغرب، الجزائر، تونس، الإمارات، إثيوبيا، الصومال.